



الرقم : ل.ع.م (٤)
التاريخ : ٢٠٠٩/٤/٤
الموافق :

المحترمين
المحترمين

الأخوة/ الوزراء
الأخوة/ المحافظين

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: خطة المشتريات (مناقصات المشاريع) لعام 2009م

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى اجتماع اللجنة العليا للمناقصات رقم (17) تاريخ 2009/3/18، والذي تم فيه مناقشة العديد من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال ومن أهم الملاحظات المتكررة التي تسبب في تأخير إنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة عدم وضوح التمويل أو ما يؤكد ذلك من وزارة المالية، واستناداً إلى نص المادة رقم (11) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لعام 2007، والتي تنص على ما يلي:

«1- يجب على الجهات الخاضعة لأحكام القانون وهذه اللائحة عدم إجراء أي عملية شراء ما لم يكن لها اعتماد مالي وتلغى أي عملية شراء مخالفة لذلك» .

ولتسهيل وتبسيط الإجراءات وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والمصداقية في عمليات الشراء المختلفة التي يتم الإعلان عنها، تأمل اللجنة العليا بأن لا يتم الإعداد للمناقصات إلا بعد التأكد من توفر التمويل اللازم للتنفيذ حرصاً منها على عدم التأخير في الأخذ والرد على تأكيد توفر التمويل.

لهذا يرجى التكرم من كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم (23) لسنة 2007، ولائحته التنفيذية بموافقتنا بخطة المشتريات للعام 2009، لمناقصات المشاريع التي تندرج تكلفتها التقديرية ضمن صلاحية اللجنة العليا للمناقصات وفق النموذج المرفق بهذه الرسالة وما يؤكد توفر التمويل من قبل وزارة المالية، لكي تتمكن اللجنة من خلالها الإعداد لألية العمل بما يضمن التسريع في إنجاز الأعمال في أوقاتها دون تأخير.

شاكرين تعاونكم لما فيه المصلحة العامة،

وتقبلوا تحياتنا وتقديرنا

رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

م/ محمد أحمد الجازي



صورة مع التحية للأخ/

- رئيس مجلس الوزراء
- مدير مكتب رئاسة الجمهورية
- نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية - وزير التخطيط والتعاون الدولي
- رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- وزير المالية
- وزير الأشغال العامة والطرق.
- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ت/09/31/5

